(مَنْ) و (مَا) في التعليق الشرطي وحقيقة كونهما موصولتين

(دراسة في البنية الشكلية في ضوء استخدامهما في القرآن الكريم)

د/ حسين عثمان مُحَمَّد حكمي

قسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة جازان – المملكة العربية السعودية

المُلخَص

يتناول البحث مسألة استعمال الأداتين (مَنْ) و(مَا) في سياق التعليق الشرطي الذي يربط بين جملتين تعلق إحداهما بالأخرى، وبيان حقيقة كون كل منهما اسمًا موصولًا، حيث يرى النحاة أنّ (مَنْ)وكذا أختها (مَا) تقعان من ضمن استعمالاتهما اسمًا موصولًا بمعنى (الذي)، كما تقعان اسم شرط؛ فيحتاجان لجملتين: إحداهما شرط والأخرى جواب للشرط أو جزاء له.

وظلّوا منذ عهد سيبويه وهم يعدّون (مَنْ) و(مَا) عند استخدامها في أسلوب التعليق الشرطي غير موصولتين من حيث الشكل، ويفرّقون بينهما، فهما إمّا اسما موصولٍ وإمّا اسما شرطٍ، ولا يرون أن يردا في بنية شكلية واحدة، فتكون (مَنْ) أو(مَا) شرطًا وموصولًا معاً.

ويقوم البحث بمناقشة هذا الفهم، والعمل على إثبات أنه مجرّد تصوّر لا يقوم على أساس ولا سند من الواقع اللغوي، وأنّ لفظة (مَنْ) و(مَا)ما زالتا تحتفظان بكونهما اسمي موصول في جميع استعمالاتهما إلا في سياق الاستفهام؟ بدليل عدم التشابه حينئذٍ بينهما في الشكل والمضمون.

وتستند الدراسة إلى استعمالات كلٍّ من الأداتين في آيات القرآن الكريم في التركيب الشرطي، وتحليلها في ضوء الأحكام النحوية المتعلقة بذلك.

العملية وفن الأورجامي في البرامج التدريبية والتأهيلية للتعامل مع قصور المهارات الحركية الدقيقة لدى ذوي الإعاقة الفكرية المتوسطة.

مُقَدِمَةُ :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه ، وبعد:

فإنّ التأمل المتأمّل في الآيات القرآنية المستخدَم فيها (مَنْ) و(مَا) في سياق التركيب الشرطي ليلاحظ مدى قوة العلاقة بين كونها شرطيتين أو موصولتين، بحيث يصعب أحيانًا التفريق بينها: شرطيتين أم موصولتين؟

حتى أنّ النحويين أنفسهم اختلفوا كثيرًا في تمييز هاتين الحالتين بعضها عن بعض، فبينما نجد أبا حيّان (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م) -مثلًا- يرى حتميّة أن تكون (مَنْ) اسمًا موصولًا إذا وليها فعل ماضي اللفظ والمعنى، مستشهدًا بالآية الكريمة:﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[البقرة:١٠٢]، حيث يقول: "وأرى أن المانع [من كونها شرطية] أن الفعل الذي يلي (مَنْ) هو ماض لفظًا ومعنى؛ لأنّ الاشتراء قد وقع، وجعله شرطًا لا يصح.."[(١)]، نجد الفرّاء(ت٢٠٧هـ/٨٢٢م) قبله في معاني القرآن يصرّح بأنها شرطية، حيث قال: "مَنْ: في موضع رفع وهي جزاء"[(٢)]، بينما أجاز الأمرين غيرهما[(٣)].

وقد رأى النحاة[(٤)] أنّ (مَنْ) و(مَا) تقعان من ضمن استعمالاتهما اسمين موصولين بمعنى (الذي)، كما تقعان اسمي شرط؛ فيحتاج كلّ واحد لجملتين: إحداهما شرطٌ والأخرى جوابٌ للشرط أو جزاءٌ له.

وظلّوا منذ عهد سيبويه(ت١٨٠هـ/٧٩٦م) وهم يعدّونهما عند استخدامهما في أسلوب التعليق الشرطي غير موصولتين من حيث الشكل، ويفرّقون بينهما، فـ(مَنْ) و(مَا) إمّا اسما موصولٍ وإمّا اسما شرطٍ، ولا يرون أن تردا في بنية شكلية واحدة فيكونان شرطًا وموصولًا معًا في التراكيب اللغوية.

مع أنّ بعضهم أشار إلى أن اسم الشرط في نحو: (مَنْ يسافر ينتجح) اسم موصول أضيف إليه معنى الشرط ففك صلته بفعله لفظًا لا معنى، بحيث يصبح الشرط وفعله جزءًا واحدًا كالمسند ويصبح جوابه كالصلة بالإضافة إلى الموصول[(٥)].

ويهدف البحث إلى مناقشة هذا الفهم العريق واختباره، وهل هو مجرّد تصوّر لا يقوم على أساس ولا سند من الواقع اللغوي، أم

(١) البحر المحيط١/٥٠٣.

(٢) معاني القرآن١/٦٥.

(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري١/٥٦.

(٤) ينظر: معاني الحروف للرماني ص١٥٧، والأزهية في علم الحروف للهروي ص٢٢٤، ومغني اللبيب لا بن هشام ص ٣٩٠، ٣٩٨، ٤٣١، ٤٣٢.

(٥) ينظر المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية (ملحق في دراسة الخلاف حول خبر اسم الشرط) ص٤٨،٥٨،٥٩.

هنالك ما يسنده من مقوّمات الاستعمال في اللسان العربي المبين، أم أنّ (مَنْ) و(مَا) ما زالتا تحتفظان بكونهما اسمين موصولين في جميع استعمالاتهما إلا إذا ما دلّتا على الاستفهام؟ بدليل عدم التشابه حينئذٍ بينهما في الشكل والمضمون..

وأحسب أنّي في هذه الدراسة أتناول قضية ربما تكون جديدة على الدرس النحوي، ولا سيّما كونها تتعلق بجانب كبير من السياق القرآني الكريم ، حيث لم أقف على دراسة نحوية حديثة تتناول هذا الموضوع فيما يخص الدراسات النحوية القرآنية التي تهتم بالجانب الوصفي والتطبيقي سوى إشارات الشيخ مُحَمَّد عضيمة في (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، في معرض حديثه عن (مَنْ) و(مَا) الشرطيتين، والتي استفدت منها فائدة جمّة، بل جعلت منها أساسًا للاستشهاد القرآني في هذا المجال، وهو ما سطرته في المبحث الأول من هذا البحث.

وهناك رسالة قصيرة لابن هشام خصصها لـ(مَنْ) الشرطية ، سمّاها: (المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية)[٦]، عالج فيها ثلاث مسائل تتعلق بأحكام (مَنْ) والتركيب الشرطي، دون المساس بالجانب الذي أنا بصدده في دراستي هذه، وهو كون (مَنْ) شرطية في التعليق الشرطي، موصولة في البنية الشكلية من خلال تراكيبها اللغوية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك دراسات نحوية أخرى تناقش قضايا (مَنْ)أو(مَا)،منفردتين أو مع بقية الأدوات المستعملة في العربية، سواء فيما يتعلق بأسلوب الشرط أو الموصول أو مسائل أخرى تخصها، دون أن تتطرق إلى موضوع البحث بشكل مباشر.

ومع ذلك، لا أدعي الكمال، فالكمال لله وحده.. سائلًا المولى عزّ وجل التوفيق والسداد!!

وقد اشتملت هذه الدراسة على المقدمة، والمباحث الآتية:

المبحث الأول: احتمالية (مَنْ) و(مَا) اسم شرط واسم موصول في القرآن الكريم.

ويشتمل على عرض سريع للشواهد القرآنية الواردة فيها (مَنْ) و(مَا)، وقد احتمل كلٌّ منهما أن تكون شرطية أو موصولة، وتباين آراء النحاة حول ذلك، واعتمدت في هذا المبحث على دراسات الشيخ عضيمة لأسلوب القرآن الكريم كما ذكرت آنفًا، وما سرده (رحمه الله) في مبحثي: (مَنْ) و(مَا) شرطيتين من آيات ونقولات لبعض المفسّرين والمعربين من النحويين.

المبحث الثاني: حديث النحاة عن(مَنْ) (ومَا) في التعليق الشرطي.

ويشتمل على عرض مختصر لأبرز ما قيل في استعمال (مَنْ) و(مَا) في التعليق الشرطي والتباسه بالموصول، مع التماس فوارق بينهما من ناحية البنية الشكلية والمضمون، وقد جاء التركيز على ما قرره سيبويه في هذا الشأن، باعتباره المصدر الموثوق عند عامّة النحاة.

المبحث الثالث: أفردته بالتحليل والمناقشة ، ويندرج تحته الجزئيات التالية:

١- قرائن التعليق الشرطي لا تُخْرِج(مَنْ) و(مَا) عن دائرة الموصول.

٢- صدارة (مَنْ) و(مَا) لا تقتضي فرقًا بين (الشرطية والموصولة) في البنية الشكلية.

٣- التعليق الشرطي والموصول الاسمي الخاص.

٤- (مَنْ) و(مَا) موصولتان في ما عدا الاستفهام.

وأخيراً، أنهيت البحث بخاتمة موجزة، تتضمن أبرز نتائج البحث.

المبحث الأول: احتمالية (مَنْ) و(مَا)اسم شرط واسم موصول في القرآن الكريم

استعملت (مَنْ) وكذلك (مَا) في آيات عديدة من القرآن الكريم رابطة بين جملتين أولاهما شرط والثانية جواب أو جزاء، من خلالها لاحظ النحاة أنهما يصلحان في أكثر هذه الآيات أن يكونا اسمي شرط، وأن يكونا اسمين موصولين تضمّنا معنى الشرط، وقد عرض سيبويه لاحتمال أسماء الشرط للموصولية في كتابه في أكثر من موضع[٧]، وقد لخص الرضي(ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م) الضوابط المتعيّنة لذلك الاحتمال[٨]، نقتبس منه الآتي:

١- ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة، نحو: (مَنْ)و(مَا).. فإن جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية، نحو: (آتي مَنْ أتاني)، فإن كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم، وإن كانت شرطية فمبتدأ، وابن السراج قطع بكونها موصولة عملًا بالظاهر، وإن جاء بعدها مضارع، نحو: (آتي مَنْ يأتني) فالوجه كونها موصولة، ويجوز جعلها شرطية على قبح فينجزم المضارع.

٢- إن جئت بالظروف قبل (مَنْ) و(مَا) فالواجب جعلها موصولة كما ذكر سيبويه، سواء ولي الكلمة المذكورة ماض، نحو: (أتذكر إذ ما أتانا أكرمناه)، أو مضارع نحو: (أتذكر حينما تفعله أفعله).

٣- (إذا) الفجائية يصح مجيء (مَنْ) و(مَا) شرطية بعدها؛ نحو: (مررت به فإذا مَنْ يأته يعطه)؛ كما يجوز: (فإذا من يأتيه يعطيه)، على أنّ (مَنْ) موصولة.

٤- (أمّا) إن كان بعدها (مَنْ)أو(مَا)..وبعدها فعل مضارع يقبح جعلها شرطية؛ لأن الجواب لـ(أمّا) دون كلمة الشرط، ويقبح جزم الشرط إذا كان لا جواب له ظاهر،

---

(٦) المرجع السابق، مطبوع بتحقيق : مازن مبارك، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

(٧) ينظر الكتاب٣/٧١-٨٣.

(٨) ينظر شرح الكافية في النحو٤/١٠١-١٠٤.

نحو: (أمّا مَنْ يأتيني فإني أكرمه).. وإن كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة، نحو: (أمّا مَنْ أتاني فإني مكرمه).

٥- لا يكون بعد (إنّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظنّ) وأخواتها، و(هل) إلا الموصولة لتأثيرها في معاني ما بعدها.

وقد ساق الشيخ محمد عضيمة (ت١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) في كتابه الموسوم بـ(دراسات لأسلوب القرآن الكريم)آيات قرآنية كثيرة تحتمل فيها(مَنْ) أو (مَا) أن تكون اسم شرط، وأن تكون اسم موصول ضُمّن معنى الشرط، وجديرٌ بي في هذا المقام أن أذكر ما ساقه من مواضع احتماليّة الأمرين، وإحالته إلى كتب الإعراب والتفسير وبعض كتب النحو، فأنقل نصّه كما ورد في دراساته لأسلوب القرآن الكريم ، حيث بدأ– رحمه الله- بالحديث عن (مَا) الشرطية، فقال:

"آيات (مَا) المحتملة للشرطية وللموصولة:

١ -﴿ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ﴾[٢: ٢١٥].

(ما) شرطية منصوبة بالفعل بعدها، أو موصولة مبتدأ خبره فللوالدين، البحر ٢: ١٤٢، العكبري ١: ٥١.

٢ -﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَاعَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾[٣: ٣٠].

(وما عملت من سوء) (ما) اسم موصول أو شرطية، البيان ١: ١٩٩ - ٢٠٠.

الكشاف ١: ١٨٤، العكبري ١: ٧٤، المغني ٢: ١٠٤، ١٣١، البحر ٢: ٤٢٧ - ٤٢٩.

٣ - ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[٣: ٨١].

(لما) (ما) اسم موصول، أو شرطية سيبويه ١: ٤٥٥ - ٤٥٦، البيان ١: ٢٠٩، الكشاف ١: ١٩٨ - ١٩٩، العكبري ١: ٧٩ - ٨٠، البحر ٢: ٥١٠ - ٥١٢، المغني ١: ١٧٦، ١٩٣، ٢: ٦٠ - ٦١.

٤ - ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٣: ١٦٦].

العكبري ١: ٨٨، البحر ٣: ١٠٨.

٥ - ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[٤: ٢٤].

في البحر ٣: ٢١٨: «(ما) مبتدأ ويجوز أن تكون شرطية، والخبر الفعل الذي يليها، والجواب (فآتوهن) ولا بد إذ ذاك من ضمير يعود على اسم الشرط، فإن كانت (ما) واقعة على الاستمتاع فالراجع محذوف تقديره: فآتوهن أجورهن من أجله، وإن كانت (ما) واقعة على النوع المستمتع به من الأزواج فالراجع هو المفعول بآتوهن».

ويحتمل أن تكون (ما) موصولة، وخبرها (فآتوهن)، العكبري ١: ٩٩، الكشاف ١: ٢٦٢، البيان ١: ٢٥٠، المغني ٢: ٦».

٦ - ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾[٤: ٧٩].

في البيان ١: ٢٦١: «(ما) في موضع رفع لأنها مبتدأ، وهي بمعنى الذي وليست ها هنا شرطية لأنها نزلت في شيء بعينه، وهو الخصب والجدب، وهما المراد بالحسنة والسيئة، ولهذا قال: ما أصابك، ولم يقل: ما أصبت، والشرط لا يكون إلا مبهما». وانظر العكبري ١: ١٠٦، فقد رجح الشرطية.

٧ - ﴿ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾[٥: ٤].

ما علمت (ما) اسم موصول، أي صيد ما علمتم، أو مبتدأ وهي شرطية والجواب (فكلوا) وهذا أجود، لأنه لا إضمار فيه، البحر ٣: ٤٢٩، الكشاف ١: ٣٢٣.

٨ - ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾[٨: ٤١].

(ما) اسم موصول، الكشاف ٢: ١٢٦، البيان ١: ٣٨٧، العكبري وأجاز الفراء أن تكون (ما) شرطية منصوبة بـ(غنمتم)، واسم (أنّ) ضمير الشأن محذوف تقديره: (وأنه)، وحذف هذا الضمير مع (أنّ) مخصوص بالشعر. البحر ٤: ٤٩٨ - ٤٩٩، معاني القرآن ١: ٤١١.

٩ -﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[١٦: ٥٣].

(ما) اسم موصول، وأجاز الفراء أن تكون شرطية، معاني القرآن ٢: ١٠٤، ١٠٥، البحر ٥: ٥٠٢، المغني ٢: ٥.

١٠ -﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾[١٨: ٣٩].

(ما) شرطية منصوبة الموضع أو موصولة مبتدأ خبره محذوف أي كائن، أو خبر لمحذوف، أي الأمر ما شاءه الله، الكشاف ٢: ٣٩١، العكبري ٢: ٥٤، البحر ٦: ١٢٩، البيان ٢: ١٠٨.

١١-﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾[٣٤: ٤٧].

(ما) شرطية، أو اسم موصول، الكشاف ٣: ٢٦٤، البحر ٧: ٢٩١.

١٢ -﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾[٣٤: ٣٩].

(ما) شرطية أو اسم موصول، العكبري ٢: ١٠٣، الجمل ٣: ٤٧٣.

١٣ - ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[٤٢: ٣٠].

(ما) شرطية أو اسم موصول، الكشاف ٣: ٤٠٥، البحر ٧: ٥١٨، البيان ٢: ٣٤٩.

١٤ - ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾[٤٢: ١٠].

(ما) شرطية أو موصولة، الجمل ٤: ٥٢.

١٥ - ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾[٥٩: ٦].

(ما) شرطية أو موصولة، البحر: ٢٤٤ - ٢٤٥.

١٦ - ﴿فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ﴾﴿وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ﴾[٦: ١٣٦].

١٧ - ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾

١٨ - ﴿وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[٥٩: ٧].."[(٩)].

(٩) دراسات لأسلوب القرآن الكريم٣/٩٠-٩٣، منقول بتصرف.

وفي معرض حديثه عن (مَنْ) الشرطية ،قال:
" في آيات كثيرة تُحتمل (مَنْ) أن تكون اسم شرط، وأن تكون اسمًا موصولًا ضُمّن معنى الشرط، إن وقع بعدها الفعل الماضي لفظًا، أو المضارع المجزوم بلم.
وشَرَط أبو حيان أن يكون الفعل الماضي مستقبل المعنى، فإن كان ماضي اللفظ والمعنى تعيّنت (مَنْ) أن تكون اسم موصول: كقوله تعالى: ﴿ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَق﴾ [٢: ١٠٢].
في البحر ١: ٣٣٤: «وأرى أن المانع من ذلك أن الفعل الذي يلي (مَنْ) هو ماض لفظًا ومعنى؛ لأن الاشتراء قد وقع، وجعله شرطًا لا يصح، لأن فعل الشرط إذا كان ماضيًا لفظًا فلا بد أن يكون مستقبلاً في المعنى».
وقد جعلها الفراء شرطية قال: «(مَنْ) في موضع رفع وهي جزاء». معاني القرآن.
وجوّز الأمرين كمال الدين الأنباري. البيان ١: ١١٥، والعكبري ١: ٣١.
احتملت (مَنْ) أن تكون موصولة وشرطية وجوابها طلبي؛ كقوله تعالى:
١ -﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ...﴾[٢: ١٨٥].
جوّز العكبري الأمرين ١: ٤٦، رجّح أبو حيان الشرطية. البحر ٢: ١.
٢ -﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ...﴾[٣: ٦١].
جوّز أبو حيان الأمرين. البحر ٢: ٤٧٩. شرطية عند العكبري ١: ٧٧.
٣ - ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾[١٩: ٧٥].
جوّزهما أبو حيان. البحر ٦: ٢١٢. شرطية عند العكبري ٢: ٦١.
٤ - ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾[٢٢: ١٥].
جوّز السمين الأمرين. الجمل ٣: ١٥٨، شرطية عند العكبري ٢: ٦١.
احتملت (مَنْ) أن تكون اسم شرط موصول بعد (إلّا) الاستثنائية. ويكون الاستثناء منقطعًا إذا كانت (مَنْ) شرطية أو مبتدأ كقوله تعالى:
١ - ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا...﴾ [٧٢: ٢٦ - ٢٧].
العكبري ٢: ١٤٣، البحر ٨: ٣٥٥، البيان ٢: ٤٦٨.
٢- ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا إِلا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾[١٩: ٥٩ - ٦٠].
البحر ٦: ٢٠١.
احتملت (مَنْ) الأمرين مع حذف الجواب وذكر دليله؛ كقوله تعالى:
١ - ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾[٤: ١٣٤]
الكشاف ١: ٣٠٣، البحر ٣: ٣٦٨ (شرطية).
٢ - ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ ﴾[٢٩: ٥].
جوّز السمين الشرطية والموصولة. الجمل ٣: ٣٦٦ شرطية. الكشاف ٣: ١٨٣، البحر ٧: ١٤١، العكبري ٢: ٩٤.
٣ - ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾[٢: ١٥٨].
شرطية أو موصولة. العكبري ١: ٣٩، البحر ١: ٤٥٨، البيان ١: ١٢٩ - ١٣٠.
٤ - ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٢: ٩٧].
شرطية. الكشاف ١: ٨٤، العكبري ١: ٣٠، البحر ١: ٣١٩، البيان ١: ١١١.
٥- ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٦: ٥٤].
(مَنْ) شرطية أو موصولة، البيان ١: ٣٢٢، العكبري ١: ١٣٧، البحر ٤: ١٤١.
احتملت (مَنْ) الشرطية والموصولة، ولم يذكر الجواب ولا ما يحل محله، كقوله تعالى:
١ - ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾[١٦: ١٠٦].
(من كفر) شرطية أو موصولة: الكشاف ٢: ٣٤٥، العكبري ٢: ٤٥.
البحر ٥: ٥٣٨ - ٥٤٠ (ولكن من شرح) شرطية عند أبي حيان.
٢ - ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ﴾[٥٠: ٣٢ - ٣٣].
(مَنْ) شرطية أو موصولة، والجواب محذوف أي: فيقال. البحر ٨: ١٢٧. اقتصر الأنباري والعكبري على الموصولة، البيان ٢: ٣٨٧، العكبري ٢: ١٢٧.
٣ - ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾[٣٩: ١٩].
(مَنْ) من (أفمن) موصولة حذف خبرها، فالكلام جملتان.
وقيل: شرطية، فاجتمع الاستفهام والشرط.
البحر ٧: ٤٢١، العكبري ٢: ٢١٢، الكشاف ٣: ٣٤٣، معاني القرآن ٢: ٤١٨.
٤ -﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾[٣٥: ٨].
إن قدّر المحذوف: كمن هداه الله تعينت (مَنْ) للموصولة، وإن قدر: ذهبت نفسك عليهم حسرة احتملت (مَنْ) الشرطية والموصولة. المغني ٢: ١٤٤، الدماميني ١: ٢٤ .." [١٠].

(١٠) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/١٨٢-١٨٥، منقول بتصرف.

وغير ذلك، سرد- رحمه الله- من الآيات التي تحتمل فيها (مَنْ) أن تكون اسم شرط واسم موصول ويرى المعربون والمفسرون الاقتصار في الغالب على ذكر أحد الوجهين: الشرطية أو الموصولة، وضرب مُثُلًا لذلك بمواقف الزمخشري (ت٥٣٨هـ /١١٤٣م) والعكبري (ت٦١٦هـ/١٢١٩م)، وأبي حيان، يطول ذكرها، ويمكن الرجوع إليها مفصّلة في دراساته(١١).

المبحث الثاني: حديث النحاة عن(مَنْ) (ومَا) في سياق التعليق الشرطي

يذكر ابن هشام(ت٧٦١هـ/١٣٦٠م) عند حديثه عن شرطية(مَا)(١٢) شواهد من القرآن الكريم، منها:

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧]

﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[البقرة:١٠٦]

وعند الحديث عن (مَنْ) شرطية(١٣) يسوق الشاهد القرآني:

﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[النساء:١٢٣] دليلًا عليها.

فـ(مَنْ) و(مَا) في هذه الآيات وغيرها مما يماثلها في كلام العرب أسماء جوزي بها، وليس الفعل بعد كلٍّ منهما صلة استنادًا إلى عدّ جمهور النحاة لهما اسمين غير موصولين، في حين هو [أي الفعل] كذلك إن أردناهما غير مجازى به، كقولك على سبيل المثال:

مَا تفعلون من خير يعلمُه الله.

مَنْ يعملُ سوءًا يجزى به.

وهذا يعني أن عدم ظهور العلامة المفصحة عن إرادة إيقاع الشرط دالٌّ على موصوليّة كلّ من (مَنْ) و(مَا) ودالٌّ كذلك على أنّ (تفعلون) و (يعملون) مرفوعين صلة، وإلا فكلّ منهما اسم غير موصول، وبالتالي ما بعدهما ليس صلة.

وفي هذا المعنى يقول سيبويه: "وتلك الأسماء: مَنْ، ومَا.. فإذا جعلتها بمنزلة الّذي، قلت: ما تقولُ أقولُ، فيصير(تقولُ) صلة لـ(مَا) حتّى تكمل اسماً، فكأنّك قلت: الذي تقولُ أقولُ. وكذلك: مَنْ يأتني آتيه .."(١٤).

ولقد حاول سيبويه أن يبرز فروقًا بين وقوع (مَنْ) موصولة وكذا (ما)، فلا تفيدان الشرط ووقوعها مفيدتين الشرط ، حيث قدّم أمثلة متعددة أوضح فيها أنّ إرادة الشرط بإظهار قرائنه أو بعضها غير جائزة؛ لوجود ما يدفع وقوع إفادة الشرط ، كمجيء (مَنْ) في سياق: إنّ، وكان، وليس، التي تستلزم عملًا، "وذلك قولك: إنّ من يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه"(١٥).

قال سيبويه :"وإنّما أذهبت الجزاء من هاهنا لأنّك أعملت كان وإنّ، ولم يَسُغ لك أن تدع كان وأشباهه معلّقةً لا تُعملها في شيء، فلّما أعملتَهنّ ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه"(١٦).

فـ(مَنْ) هنا تتحوّل من بنية شكلية غير موصولة إلى بنية شكلية أخرى موصولة، كما يدل على ذلك التركيب اللغوي، على الرغم من أن البنية الظاهرة للتركيب الذي ترد فيه كلّ واحدة منها واحدة تمامًا، اللهمّ إلا وجود المانع من إرادة التعليق الشرطي كـ (إنّ) ونحوها، وفي المقابل خلق التركيب من قرائن لفظية تفيد التعليق الشرطي كالجزم.

إنّ الضابط عند النحاة في عدم اعتبار (مَنْ) فيما سبق من أمثلة شرطًا وعدّها موصولًا هو تقدّم ماله تأثير عليها، لكنهم مع هذا التحليل تعترضهم شواهد تخل بالضابط الذي بنوا عليه التفرقة، أورد قسمًا منها سيبويه نفسه، وذلك كقول الأعشى(٧هـ/٦٢٩م):

إنَّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حَسّانَ ... أَلْمُه وأعْصِه في الْخُطُوبِ(١٧).

فـ (مَنْ) مسبوقة بـ(إنّ)، والقاعدة تحول بينها وبين الشرطية، لكن هناك قرينة لفظية تحول بينها وبين أن تكون (مَنْ) غير شرطية، هي جزم الجواب الفعل المضارع (ألْمه)، ومن هنا يلجأ جمهور النحويين كعادتهم إلى التخريج والتأويل؛ لتستقيم القاعدة، فيذهبون – مثلًا في الشاهد الشعري- إلى تقدير ضمير الشأن هو اسم الناسخ (إنّ)، وأنّ أصل الكلام في الشاهد: إنّه مَنْ لَامَ ..، وهو تخريج ربما ساقه إليهم كثرة استعمال ضمير الشأن المتصل بالحرف الناسخ ملفوظًا غير محذوف في التراكيب النثرية، وتواتر على استعماله الواقع اللغوي، فقد جاء ذلك في القرآن الكريم عدة مرات، من ذلك قوله تعالى:﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ..﴾[المائدة:٧٢]، وقوله تعالى:﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ..﴾[طه:٧٤]، وقوله تعالى:﴿ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ..﴾[المائدة:٣٢] إلى غير ذلك، وهو الضمير نفسه المفسّر بعد بأسلوب الشرط، ولما كان الشعر محكومًا بالضرورة فقد عدّ جمهور النحويين حذف الهاء في هذا البيت ضرورة شعرية،وهو ضمير الشأن اسمًا للحرف الناسخ (إنّ).

وفي موضع آخر شبيه بمثل ما سبق، نرى سيبويه يشير إلى أنه قد يتصل بلفظة (مَنْ) حرف جرّ يؤدي إلى إنهاء بنية التعليق الشرطي بحيث يتلو (مَنْ) بنية متضمنة لضمير (مَنْ) مجرورًا بحرف كما في قوله: (بمن تمرّ به أمرّ).

حينها فإنه يترتب عليه انتقال (مَنْ) من الشرطية إلى الموصولة، وذلك إذ يقول سيبويه: "فإن قلت: بمن تمرُّ به أمرُّ، وعلى أيّهم تنزلُ عليه أنزلُ، وبما تأتيني به آتيك، رفعت؛ لأنّ الفعل إنّما أوصلته إلى

(١١) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم٣/١٨٥-١٩٤.

(١٢) ينظر مغني اللبيب ص٣٩٨.

(١٣) ينظر مغني اللبيب ص٤٣١.

(١٤) الكتاب١/٦٩.

(١٥) الكتاب٣/٧١.

(١٦) الكتاب٣/٧١-٧٢.

(١٧) ديوان الأعشى ص٢١٩، والكتاب٣/٧٢، والإنصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين الأنباري أبي البركات١/١٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري٢/٥٦.

الهاء بالباء الثانية والباء الأولى للفعل الآخر، فتغيّر عن حال الجزاء كما تغيّر عن حال الاستفهام، فصارت بمنزلة الّذي.." [١٨].

وهكذا نلحظ كيف يربط سيبويه بين أمرين ليسا مترابطين أصلًا، وهما بنية (مَنْ)الشكلية ووظيفتها النحوية، على النحو الذي يشير إليه هو وغيره من النحاة.

قال ابن السرّاج(ت٣١٦هـ/٩٢٩م):" فإن قلت : بمَنْ تَمرُّ بهِ أمرُّ.. رفعت، وصارت بمعنى الذي، وصارت الباء الداخلة في (مَنْ) لأمرّ والباء في (بهِ) لتَمرّ.." [١٩].

ومع ذلك يجوز الاشتراط في هذه البنية على ضعف عند سيبويه، قال: " وقد يجوز أن تقول: بمن تمرُرْ أمْرُرْ، وعلى من تنزلْ أنزلْ، إذا أردت معنى (عليه) و(به)؛ وليس بحدّ الكلام، وفيه ضعف" [٢٠].

وهو يحاول أن يؤيّد هذا التركيب المصنوع، الذي لا سند له في الواقع اللغوي، والذي اعترف أنه ليس بحدّ الكلام، بقول بعض الأعراب:

إنّ الكريمَ وأبيك يَعْتَمِلْ ... إنْ لم يجدْ يومًا على مَنْ يتّكِلْ [٢١]

من حيث كان البيت ينطوي على حذف في تقدير الخليل، كما يذكر سيبويه بعد (يتكل)، وأن الحذف مقدّر بـ(عليه)، أي: يتكل عليه. وتكون (على) المصرّح بها زائدة على حدّ تعبير ابن جني(ت٣٩٢هـ/١٠٠٢م) [٢٢].

والظاهر أن هذا التقدير يعوزه التدقيق، ذلك أن حرف الجر (على) قد عمل في (مَنْ)، وكلا الجار والمجرور – حملًا على ظاهر الشاهد الشعري- لا يتعلقان إلا بالفعل بعدهما (يتكل)، ولا حاجة تدعونا إلى تقدير شبه الجملة (عليه) بعد الفعل وتتعلق بالفعل؛ لأنه ليس قبل الجار والمجرور (على مَنْ) ما يصلح أن يتعلقا به مباشرة، ومن هنا كان ردّ المبرد(ت٢٨٦هـ/٨٩٩م) وغيره لهذا التأويل صحيحًا [٢٣].

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا تحديد سيبويه وغيره من النحويين لطبيعة (مَنْ) و(مَا) في حالة السياق الشرطي ومغايرته لكونهما اسمين موصولين، وما لزم ذلك من تفريق بينهما حتى في البنية الشكلية، إذ هما إما شرطيّتان أو موصولتان. لقد نسب سيبويه - ومن تبعه- لهاتين اللفظتين بنيتين شكليتين: بنية عند استخدامهما في التعليق الشرطي، وأخرى عند استخدامهما في غيره.

ولو وقفنا عند كلامهم، وما استندوا إليه في إطلاق هذا الحكم، وأعدنا النظر فيما يمليه علينا الواقع اللغوي، لوجدنا ما يخالف ذلك، وللكشف عن هذا الأمر نستعرض النقاش في الجزئيات الآتية:

أوّلًا: قرائن التعليق الشرطي لا تُخْرِج (مَنْ) و(مَا) عن دائرة الموصول:

مع كلّ ما تقدم سرده من وجود بعض القرائن التي تفيد خروج (مَنْ)(ومَا) من دائرة التعليق الشرطي، إلا أننا لا نغفل سببًا مهمًّا ربّما حمل على حتميّة أن تكون (مَنْ) أو(مَا) شرطيتين(غير موصولتين)، ألا وهو وقوع الجزم في كلّ من فعلي الشرط والجواب المضارعين. إذ لمّا كانوا يرون أن الجزم فيهما لا يقع إلا بعامل لفظي وهو ما يسمونه بأدوات الشرط الجازمة [٢٤]، ولمّا كانت (مَنْ) و(مَا) تقعان مصدرتين عند إرادة التعليق الشرطي فيحدث الجزم، فلعله قيل لأجل ذلك بعدم موصوليّة هاتين اللفظتين؛ لأن الموصول لا يوقع بالطبع جزمًا، فكان لا بد من أن يكون لهما بنية شكلية مغايرة حين تكونان أداتي شرط.

لا بدّ هنا من تقرير كلام من ذهب إلى أن مهمة ما يسمى بأدوات الشرط هي إحداث التعليق والربط بين الجملتين الشرط وجزائه، وليس إحداث الجزم [٢٥]، إذ هو القاسم المشترك بين الأدوات الشرطية العاملة وغير العاملة حسب تصنيف جمهور النحاة، بدليل أن فعلي الشرط والجزاء قد لا يكونان مضارعين، وبدليل أن هناك أدوات شرط لا يظهر بوجودها جزم كالأداة (إذا) [٢٦]، وأن الجزم يظهر في المضارع مع غير هذه الأدوات عند وقوعه في جواب الطلب، وإذا سلمنا بأن أداة الشرط هي الجازمة، فهل نسلّم بأن مثل (مَنْ) و(مَا) اسمين يجزمان فعلين؟ أو أن الحال كما نصّ عليه ابن

---

(١٨) الكتاب٣/٨٠.

(١٩) الأصول في النحو٢/١٦١.

(٢٠) الكتاب٣/٨١.

(٢١) قال البغدادي: " هو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها" خزانة الأدب١٠/١٤٦، وينظر الكتاب٣/٨١.

(٢٢) ينظر الخصائص٢/٣٠٦، وقد أنكر الرضي زيادة (على)، والكلام عنده على التقديم والتأخير، وأصله: إن لم يجد يوما من يتكل عليه، فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول.. فقدم على (على من يتكل) فصار: على من يتكل، فجاز حذف الضمير لانتصابه بـ(يتكل) صريحا. شرح الرضي٤/٣٢٢، وينظر خزانة الأدب١٠/١٤٣-١٤٦.

(٢٣) ينظر خزانة الأدب١٠/١٤٥-١٤٦.

(٢٤) هناك خلاف طويل في عامل الجزم بين البصريين والكوفيين من جانب وبين البصريين أنفسهم من جانب آخر. ينظر تفصيل ذلك في الإنصاف للأنباري المسألة(٨٤).

(٢٥) أشار أبو عثمان المازني إلى أن الجزم مبني على الوقف. ينظر الإنصاف المسألة(٨٤).
وعند مهدي المخزومي أن تغير علامات الإعراب في آخر المضارع لا علاقة لها بالأدوات عمومًا، وأن هذه العلامات قرائن معان دلالية. ينظر في النحو العربي– نقد وتوجيه ص١٣١-١٣٦.

(٢٦) هذا، على الرغم مما هو معروف من أنه قلّ أن يأتي بعد (إذا) غير الماضي.

يعيش(ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م): بأن انجزام الفعل بعد (مَا) وبعد غيرها من أسماء الجزاء ينبغي أن يكون بتقدير (إنْ) ولا يكون بالاسم؛ لأنا لم نجد اسمًا عاملًا في فعل، وإنما الأفعال تعمل في الأسماء(٢٧).

لا نشك في أن الجزم هو أقوى القرائن التي تميّز لنا التعليق الشرطي من غيره، لكنه ليس إلّا قرينة واحدة تقع مع بعض الأفعال المضارعة في سياق أسلوب الشرط، وهناك قرينة الفاء، وتقدّم الجواب على عبارة الشرط وأداته قرينة أيضًا(٢٨).

فالجزم من حيث هو علامة أو قرينة لفظية على وقوع التعليق الشرطي مثل غيره من القرائن التي ذكرت آنفًا، وما أدوات الشرط إلا قرائن أساسية على قيام دلالة ما..

إذن يتعين لدينا أن ما يدلّنا على إرادة التعليق الشرطي ليس هو (مَنْ) أو (مَا) أعينهما منفردتين، ولكن ما تتضمنه بنية أسلوب الشرط من قرائن: كالجزم –أحيانًا- فيما يسمّى بفعلي الشرط والجزاء مضارعين، أو الرابط الفاء –أحيانًا- مقترنًا بما يسمّى بالجواب، ونحوهما.

وبناءً عليه فإن (مَنْ) و(مَا) كغيرهما من أدوات الشرط قد تفيدان -بتصدرها- معنى التعليق الشرطي، وهذا لا يمنع بالضرورة أن تكونا اسمين موصولين تضمنتا معنى التعليق الشرطي.

وكما سلف أن ذكرت أنّ النحاة وعلى رأسهم سيبويه نسبوا لهاتين اللفظتين بنيتين شكليتين:

بنية عند استخدامهما في التعليق الشرطي، وأخرى عند استخدامهما في غيره.

لكنه نشأ عن هذا التفريق في البنية من إشكال تخصيص الوظيفة النحوية التي تؤديها كلٌّ من جملتي الشرط والجزاء، فعلى الرغم من أن الوظيفة المسندة لـ(مَنْ) و(مَا) هي الابتداء كما يعبّر عنها النحاة فلا بدّ من تعيين الخبر لاسم الموصول (مَنْ) و(مَا) ، ولهما غير موصولتين. فعند القول بموصوليتهما تتعيّن جملة الجزاء خبرًا للمبتدأ كما تتعيّن جملة الشرط صلة الموصول، غير أنّ القول في سياق التركيب الشرطي يختلف تمامًا، وربّما يوقع في إشكال تعيين الخبر: أعبارة الشرط هو؟ أم عبارة الجزاء؟ أم هما معًا ؟(٢٩).

ومن المعلوم في كتب النحو أنه لم يختلف النحويون في تعيين خبر (مَنْ) موصولًا في المثال: مَنْ يكرمُني أكرمُه، لكنهم اختلفوا في تعيينه إذا اعتبرت شرطيّة في مثل: مَنْ يكرمْني أكرمْه.

ومنه فإنّ جعل عبارة الشرط خبرًا للمبتدأ (مَنْ) يفضي إلى تصورين مختلفين لهذه اللفظة، لا مسوّغ للقول بهما.

أما القول بأن خبر(مَنْ) – شرطية- هو عبارة الجواب مع عدم الاعتراف بموصوليّتها، فذلك مما يحمل على التساؤل عن سبب تجاوز عبارة الشرط: لِم لَم تعيّن خبرًا؟ وما المزيّة في تجاوزها إلى عبارة الجواب؟

وهنا يبرز رأي بعضهم بأن عبارتي الشرط والجواب خبر (مَنْ) قوّى المعارضة للقول بموصوليّة (مَنْ) الشرطية، وللقول من ثَمَّ بوقوع عبارة الشرط صلة. على أنّ جعل عبارتي الشرط والجواب خبرًا لاسم الشرط (مَنْ) الواقع مبتدأ غير دقيق؛ ذلك أن قيام (مَنْ) بوظيفة المبتدأ يعني أن الخبر جملة الشرط كاملة بما فيها الأداة. ولما كانت (مَنْ) هي التي تقوم بوظيفة الأداة فلن يكون بالإمكان جعل عبارتي الشرط خبرًا؛ لتجردهما من أداة التعليق الشرطي التي تقوم بوظيفة المسند إليه، أي: المبتدأ. وليس من شك في أن قيام اسم الشرط (مَنْ) بوظيفة المسند إليه (المبتدأ) يختلف عن قيام لفظ (زيد) - مثلًا- بوظيفة مبتدأ خبره جملة شرط كاملة متضمنة للأداة، أي: أن الخبر مكوّن من أداة شرط وعبارتيه في نحو: (زيدٌ إنْ تكرمْه يكرمْك)، وهذا لا ينطبق على خبر (مَنْ) في نحو: (مَنْ تكرمْه يكرمْك). فـ(زيدٌ) في المثال:(زيدٌ إنْ تكرمْه يكرمْك) لا يقوم بوظيفة أخرى غير المسند إليه المبتدأ، بينما التعليق الشرطي تقوم به الأداة (إنْ)، وهي مستقلة عن (زيد).

من هنا كان الأحسن لخبر (مَنْ) الشرطية في مثل المثال المذكور آنفًا هو عبارة الجواب، أمّا عبارة الشرط فلا يحسن حملها إلا على أنها صلة لاسم الشرط الموصول(مَنْ)(٣٠).

وعليه كان من المفترض أن يتم تمييز لفظتي (مَنْ) و(مَا) إما على أساس البنية الوظيفية وإما على أساس البنية الشكلية. أما إذا كانوا يريدون بالوجه الشرطي البنية الشكلية من حيث كانت بنية اسم الشرط مختلفة عن بنية الموصول، فأظن أنّ إعطاءهم (مَنْ) و(مَا) – مستخدمتين في الشرط- بنية شكلية مختلفة عن بنيتها – مستخدمتين في غير الشرط- يحتاج إلى جهد مضن لإثبات وجوده، ومن الصعوبة القدرة على ذلك.

---

(٢٧) شرح المفصل٤/٥.

(٢٨) إذا تقدم جواب الشرط على (مَنْ ومَا ..) فعند سيبويه يجوز أن تكونا شرطيتين أو موصولتين ويوجب المبرد كونهما موصولتين. أما تقديمه فيما عداهما من أدوات الشرط ففيه خلاف هل المقدم هو الجواب ذاته أم هو دليل على الجواب المحذوف بعد الشرط؟ ينظر: الكتاب٣/٧٠، والمقتضب٢/٦٦، والإنصاف المسألة(٨٧).

(٢٩) ينظر رسالة ابن هشام (المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية)ص٣٥-٣٦.

= وفي مؤخرة الرسالة ملحق خصّصه المحقق الدكتور مازن المبارك لدراسة الخلاف حول خبر اسم الشرط ومناقشته. ينظر: ص٤٠-٦٥.

ويرفض مهدي المخزومي أن يُنظر إلى أسلوب الشرط على أنه مؤلف من جملتين فيبحث عن محل إعرابي لهما، غير أنه يستخدم بدلًا من (جملتين) لفظ عبارتين. ينظر في النحو العربي – نقد وتوجيه ص٢٨٥-٢٨٧.

(٣٠) على الرغم من أن المذهب السائد عند النحاة أن الخبر جملة الشرط. ينظر مغني اللبيب ص٦٠٧، ٦٠٨.

ثانيًا: صدارة (مَنْ) و(مَا) لا تقتضي فرقًا بين (الشرطية والموصولة) في البنية الشكلية:

لعل من الأسباب التي حملت النحاة على عدم جعل (مَنْ) أو (مَا) اسمًا موصولًا – في سياق الاشتراط- أن أسماء الشرط لا يعمل شيء مما قبلها فيها مباشرة[٣١]، بخلاف اسم الموصول فإنه يمكن أن يتأثر بما قبله مباشرة من العوامل فيعمل فيه عامل سابق عليه، فكان لا بد من أن يكون في حسبانهم لاسم الشرط بنية شكلية مختلفة عن بنية الاسم الموصول.

وعند التمعن ودقة الملاحظة نجد أنه لا تعارض بين كون (مَنْ) - مثلًا- اسم شرط أو اسم موصول متضمنًا معنى الشرط مع هذه الفكرة، فحين يقع الاسم الموصول أداة الشرط أي: حين يُجمع له بين الوظيفة النحوية فيكون ذا محل إعرابي والوظيفة الدلالية وهو التعليق الشرطي لا يعود من الممكن أن يعمل فيه مباشرة عامل قبله، كما هو الحال فيما لو كان مستعملًا للدلالة على الاستفهام التي يعلّق كونها استفهاميةً العاملَ عن إظهار أثر إعرابي فيها مباشرة، فيتحول العامل ليصير عاملًا في أسلوب الاستفهام كلّه[٣٢].

وهذا يعني أن الاسم الموصول يتحوّل إلى عنصر في جملته إذا ما استخدم أداة تعليق شرطي، في حين ليس هو كذلك، أي ليس مصدّرا مجرّدا من وظيفة التعليق الشرطي الدلالية.

بَيْدَ أنه لا بد من التنبيه إلى أن (مَنْ) حين تقع موصولة مفيدة التعليق الشرطي لا تكون إلا في حالة الرفع على أنها في قول الجمهور مبتدأ، فهي لا تقع كما يقع اسم الاستفهام منصوبًا لعامل بعدها؛ لأن ما يليها من فعل لن يكون إلا جملة فعل الشرط التي هي صلة الموصول، أو من جملة الجواب التي هي الخبر.

ولو راجعنا ما قاله النحاة عن (مَنْ) المصدّرة والمستخدمة لأداء معنى دلالي هو التعليق الشرطي فسنجد منهم من يحملها على (أيّ) حين تكون مستعملة لإفادة التعليق الشرطي وواقعة في محلّ نصب لعامل تلاها[٣٣]، كما في قوله تعالى:﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[الإسراء: ١١٠]، وليس غريبًا أن يفعلوا ذلك، فهم يعدّون (مَنْ) في أصل التركيب غير موصولة إذا ما استخدمت في التعليق الشرطي.

والحق أنه يمكن التدليل على أنّ(مَنْ)- والشأن كذلك في أختها (مَا)- لا تقع إلا في حالة الرفع عند استخدامها في التعليق الشرطي.

لقد قرّر عامة النحويين أن (مَنْ) في حالة دلالتها على الشرط إما أن تكون في موضع رفع مبتدأ وهو الكثير أو في موضع نصب مفعول به مقدّم، وهو ما يؤكّده الشيخ عضيمة في دراساته لأسلوب القرآن الكريم حيث ينصّ على أن(مَنْ) الشرطية لم تخرج في إعرابها عن موقعين: مبتدأ -وهو أكثر أحوالها- ومفعول به، وجاءت في آية تحتمل أن تكون مبتدأ ومنصوبة على الاشتغال[٣٤].

غير أن الناظر في الشواهد القرآنية - التي من المحتمل أن تقع فيها (مَنْ) في محلّ نصب مفعول به- يدرك بأنه من الإمكان وبكلّ يسر حمل (مَنْ) على الابتداء في موضع رفع، فلو أننا أحللنا بدل (مَنْ) الاسم الموصول (الذي) على سبيل المثال، فلن يُعرب – عند النحاة- إلا مبتدأ، وسوف يكون الضمير العائد عليه هو الواقع في محل نصب، أما القول بأنها في موضع نصب على الاشتغال فإنه ما من موضع تقريبًا حمل فيه الاسم المتقدم على فعل منشغل بضمير المتقدم أو بما لابس الضمير إلا أجيز فيه حمل هذا الاسم على الابتداء[٣٥]، وهو الإعراب نفسه الذي ارتضاه أبو حيان في تفسيره[٣٦].

ولنؤكّد ذلك على سبيل المثال في قوله تعالى:﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضْلِلْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[الأعراف:١٧٨]، لو وضعنا (الذي) مكان (مَنْ) لقلنا: الذي يهدي اللهُ فهو.. والذي يضل اللهُ فأولئك..

ولعلّ ما حملهم على القول بأن (مَنْ) في محل نصب مفعول به في مثل هذه الآية– وما أكثرها في القرآن- أنه لم يذكر فيها مع الفعل المتعدي (الواقع فعل الشرط) المفعول به ظاهرًا، ولمّا كان هؤلاء النحويون يرون أن بنية (مَنْ) الشكلية غير موصولة في سياق الشرط، فقد عدّت (مَنْ) في هذا الآيات مفعولًا به.

والحقّ أنه ليس هناك ما يمكّن أحدًا من القول بوجوب إيقاع (مَنْ)أو (مَا) في مثل هذه الآيات مفعولًا به، وليس يمنع من عدّهما مبتدأ إلا التصوّر بأن (مَنْ)و(مَا) الشرطيتين لا تصلحان بأن تكونا موصولتين.

إنّ القول بأن (مَنْ) أو(مَا) تقع في محل رفع بالابتداء وحسب لا يتعارض مع عدّها شرطية موصولة ، هذا القول لا يقتضي بالضرورة فرقًا بين بنيتي كل من (مَنْ) و(مَا) الشكليتين، سواء كانتا مستخدمتين في الشرط أم لم تكونا.

وإذا كنا لا نجد ما يمنع من أن تكون (مَنْ) و(مَا) موصولتين في سياق الشرط، فلعلنا لا نجد ما يحظر أن يكون المفعول به في مثل الآيات الواردة في هذا النسق والتي تنطوي على ما يشبه صلة الموصول المتضمنة بدورها فعلًا متعديًّا، أقول: لا نجد محظورًا في أن يكون المفعول به ضميرًا محذوفًا عائدًا على اسم الشرط قياسًا على اسم

(٣١) استدرك ابن يعيش على هذا بقوله: "إلا أن يكون العامل خافضا.." شرح المفصل٧/٩، وقد سبقت الإشارة في ثنايا البحث ص١٤ إلى تضعيف سيبويه وقوع الاشتراط بنية تقدم اسم الشرط فيها خافض.

(٣٢) ينظر مغني اللبيب ص٥٤٥.

(٣٣) ينظر أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين للباحث فتحي حمودة ص٣٨.

(٣٤) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم١٨١/٣.

(٣٥) ينظر: على سبيل المثال شرح المفصل لابن يعيش٣٠/٢-٣٨.

(٣٦) ينظر: البحر المحيط٩١/٤.

الموصول، إذ حذفه من جملة الموصول جائز، كما نصّ على ذلك النحويون[٣٧].

ومن عجبٍ أن يشير الشيخ عضيمة- وقد حشد آيات كثيرة واردة في هذا الباب- إلى أنّ احتمال وقوع (مَنْ) مبتدأ ومفعولًا به قد جاء في موضعٍ واحد من القرآن الكريم، هذا الموضع ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَنِ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾[الأحزاب:٥١]، إذ يقول: "مواقع إعراب (مَنْ) المحتملة جاءت في كلّ مواقعها مبتدأ إلا في آية واحدة احتملت فيها أن تكون مبتدأ، ومفعولًا به، وهي قوله تعالى: (ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك)..(مَنْ) مفعول (ابتغيت)، أو مبتدأ، والعائد محذوف، أي: التي ابتغيتها"[٣٨].

وقد نقل ذلك عن العكبري[٣٩]، والجَمل(ت١٢٠٤هـ/١٧٩٠م)[٤٠].

ولقد رأيت أبا حيان في تفسيره للآية: ﴿مَن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ﴾[الأنعام:١٦] يذكر قريبًا من هذا الاحتمال وإن كان التأويل يختلف، فيقول: "قرأ حمزة وأبو بكر والكسائي:(مَنْ يَصْرِف) مبنيًّا للفاعل فـ(مَنْ) مفعول مقدم، والضمير في(يَصْرف) عائد على الله.. ويجوز أن يُعرب (مَنْ) مبتدأ، والضمير في (عَنْهُ) عائد عليه، ومفعول(يَصْرِف) محذوف اختصاراً؛ إذ قد تقدّم في الآية قبل، التقدير: أيّ شخص يصرف الله العذاب عنه فقد رحمه، وعلى هذا يجوز أن يكون من باب الاشتغال فيكون (مَنْ) منصوباً بإضمار فعل يفسره معنى (يصرف)، ويجوز على إعراب (مَنْ) مبتدأ أن يكون المفعول مذكوراً، وهو(يَوْمَئِذٍ) على حذف أيّ هول يومئذ فينتصب (يَوْمَئِذٍ) انتصاب المفعول به"[٤١].

ولا أدري ما الذي يمنع من هذا الاحتمال الذي ورد في الآيتين من أن يصدق في الآيات القرآنية الكثيرة الواردة على هذا النمط؟

هذا، وما ذكرته في (مَنْ) من حيث عود الضمير عليها شرطية يصدق في أختها (مَا) التي ترد في التعليق الشرطي وتكون موصولة، فلقد ساق الباحث فتحي حمودة كثيرًا من الآيات يرى فيها احتمال وقوع (مَا) شرطية أي: غير موصولة في نظره وأنظار النحاة من قبله، ويجوز أن نعدّها موصولة متضمنة التعليق الشرطي للاعتبارات نفسها في (مَنْ)، من ذلك الآية الكريمة: ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ ..﴾[البقرة:٢١٥]، حيث عقّب حمودة بقوله: " فـ (مَا) شرطية موصولة مبتدأ خبره فللوالدين"[٤٢].

ومن هذه الآيات: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾[آل عمران:١٦٦]، وغيرها كثير وكثير[٤٣].

فهل بعد هذا يوجد داعٍ للتفريق بين البنية الشكلية لكلٍّ من (مَنْ) و كذا(مَا) شرطية وبنيتها الشكلية غير شرطية؟ وهل هناك مبرر قويّ لما لجأ إليه عامّة النحاة في تفريقهم هذا؟

إن اختلاف النحاة – كما سلفت- في تعيين خبر (مَنْ) الشرطية، وعدم اختلافهم في تعيين خبر الموصول في مثل هذا المثال: مَنْ يكرمني أكرمه، الذي ذكر فيه ابن هشام أربعة أوجه[٤٤] ليجزمان بأن البنية الشكلية للفظة (مَنْ) في غير الشرط لا تختلف في شيء ألبتة عن بنيتها الشكلية في سياق التعليق الشرطي.

ربما تختلف في بنيتها في حال استخدامها للاستفهام، ولذلك يستثني ابن هشام في معرض حديثه عن الأوجه الجائزة وجه الاستفهام في نحو: "مَنْ زارني زرتُه" قال: "فلا تحسن الاستفهامية، ويحسن ما عداها"[٤٥].

إن التفاصل بين (مَنْ) استفهامية من ناحية وبينها شرطية موصولة من ناحية أخرى لهو تفاصل في البنية الشكلية ، فهي على الموضع الأول في سياق الاستفهام غير محتاجة لصلة على الرغم من أدائها للوظيفة النحوية الدلالية المسند إليه (المبتدأ)، في حين هي محتاجة في سياق التعليق لصلة على الرغم من أدائها للوظيفة النحوية المشار إليها.

وعليه، فليس هناك ما يحتم اختلاف النظر في (مَنْ) و(مَا) من حيث البنية الشكلية ما دامتا تقومان بوظيفة نحوية واحدة هي المسند إليه (المبتدأ)، حتى ولو كانتا تؤديان بمعونة قرائن أخرى وظيفة أخرى هي التعليق الشرطي.

ولنعود لمناقشة ما عرضنا له آنفًا وهو احتمال مجيء (مَنْ)أو (مَا) مفعولًا به لا مبتدأ، وقد قيل بهذا الاحتمال إذا وقع بعدهما فعل متعد واقع عليهما أو على ضميرهما أو على متعلقها[٤٦].

وحتى يبقى الحكم باستبعاد كون (مَنْ) أو (مَا) اسم شرط موصولًا في هذا السيّاق لابد من إثبات أنّ (مَنْ) و(مَا) قد وقعتا مفعولًا به غير محتملتين شيئًا آخر، فهل هناك من الشواهد ما يقطع بوقوعهما مفعولًا ليس غير؟ أما إذا كانت الشواهد تحتمل غير المفعولية في اسم الشرط فإنه يمكن لنا أن نعدّ هذا الاحتمال في

(٣٧) ينظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه١/١٧٦-١٨٢.
(٣٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم٣/١٩٦.
(٣٩) ينظر التبيان في إعراب القرآن٢/١٩٣.
(٤٠) ينظر الفتوحات الإلهية(الشهير بحاشية الجمل على الجلالين)٣/٤٤٤.
(٤١) البحر المحيط٤/٩١.
(٤٢) أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين ص٥١.
(٤٣) يراجع البحث ص٧-٩.
(٤٤) قال ابن هشام في المثال (مَنْ يكرمني أكرمه): "تحتمل (مَنْ) الأوجه الأربعة: فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني؛ لأنه جواب بغير الفاء، و(مَنْ) فيهنّ مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك". مغني اللبيب ص٤٣٣.
(٤٥) مغني اللبيب ص٤٣٣.
(٤٦) ينظر همع الهوامع٤/٣٤١-٣٤٢.

مصلحة القول بموصوليّة هاتين الأداتين المستخدمتين للتعليق الشرطي.

لقد ذكر عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ/١٠٧٨م) ما يشير إلى وقوع (مَنْ) و(مَا) مبتدأين في اللفظ دون المعنى(٤٧)، أي: إلى وقوع كلّ منهما مفعولًا به، كما في:

قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[فاطر:٢]

وقولك : من تضربْ أضرب، و مَنْ يضربْ زيدٌ أضربْ.

غير أن أحدًا لا يستطيع أن يقطع بعدِّ(مَنْ) و(مَا) في هذين المثالين والآية الكريمة وفي غيرهما مفعولين، وذلك لإمكان القول بإضماره لاسم الشرط.

ولقائل أن يقول: مادامت أسماء الشرط الأخرى تفيد التعليق وتبقى مع ذلك حاملة لوظيفتها النحوية كالحالية والظرفية في (كيف) و(متى) على التوالي، فلم لا نجعل الأمر نفسه في (مَنْ) و(مَا) في بعض التراكيب؟

والجواب أن تلك الأسماء لا يقال فيها ذلك؛ لأنها لا يضمر لها إذا ما قدّمت لأجل بناء الشرط على عكس (مَنْ) و(مَا)، فإنه يجوز قيام الضمير مكان كلّ منهما ظاهرًا أو غير ظاهر.

والعجب أن السيوطي(٤٨) يجوّز في الأمثلة:

مَنْ يضرب زيدٌ أضربه.

مَنْ تضربه أضربه.

مَنْ يضرب زيدٌ أخاه أضربه.

اعتبار(مَنْ) في موضع رفع بالابتداء، أو في موضع نصب بفعل مضمر يفسّره الظاهر بعدها. مما يعني أن إبراز ضمير المفعول به أو عدم إبرازه في الجملة التالية لاسم الشرط هو الذي يعيّن كون اسم الشرط مبتدأ أم مفعولًا به. ولما كان ضمير المفعول قد أبرز فـ(مَنْ) عند السيوطي غير واقعة مفعولًا للفعل التالي لها، وعليه جاز الرفع على الابتداء.

والسؤال: ما الدليل على عدم جواز وقوع اسم الشرط (مَنْ)مبتدأ في حالة عدم إبراز ضمير المفعول العائد عليها؟

إنّ المتأمل في النصوص القرآنية الكريمة المستخدمة فيها (مَنْ) و(مَا)نجده قلّما يصرّح بالضمير المفعول العائد على اسم الشرط إذا ما تلي اسم الشرط هذا بعبارة تتضمن عاملًا متعديًّا يُظنّ عند بعضهم أنه ناصب لاسم الشرط المتقدم عليه، كما نلحظه في قوله تعالى:

١- ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾[آل عمران:١٩٢]

٢- ﴿وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾[النساء:٥٢]

٣- ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾[الرعد:٣٣]

لكن قد يقال هنا: لم لا نعدّ اسم الشرط منصوبًا بالفعل المتعدي الذي تتضمنه عبارة الشرط؟

والجواب: أنه لا يقال ذلك؛ لأن تصرف اسم الشرط – كما سلف بيانه- مشابه لتصرف اسم الموصول من حيث عدم التصريح بالضمير المفعول العائد في أغلب ما ورد في القرآن الكريم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاسم الموصول قد وقع في بعض التركيبات تمامًا كما يقع اسم الشرط عادة، غير مسبوق بما يعمل فيه، ومثّلوا بعبارة متضمنة لفعل متعد إلى ضمير الموصول مع عدم التصريح بهذا الضمير، فهل يسوغ لنا في مثل هذا الأمر أن نقول: إن الموصول مفعول لذلك الفعل مادام ضميره لم يذكر؟ كما في قوله تعالى:

١- ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ﴾[النحل:٣١].

٢- ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ..﴾[النحل:٣٦].

فكما نلحظ وقعت (مَا) في الآية الأولى و(مَنْ) في الآية الثانية في موضع رفع بالابتداء، وجاءت العبارة بعد كلّ منهما متضمنة لفعل متعد، قد خلت العبارة من ضمير مفعول مصرّح به، ومن الواضح أنه إما أن يعدّ المفعول ضميرًا غير مصرّح به يعود إلى (مَا) و(مَنْ)، وإما أن يعدّ المفعول الموصولين المذكورين، ومن المعلوم استحالة أن يكون المفعول الموصول في كلّ؛ لأن الصلة – كما هو مقرّر في كتب النحو- لا تسبق الموصول في أيّ حال، وعليه فلابدّ أن يكون المفعول هو الضمير العائد على الموصول.

وهذا بالطبع يعني أن ضمير المفعول العائد على الموصول الواقع مبتدأ يأتي غير مذكور في الكلام، وهو ما نجده في اسمي الشرط (مَنْ) و(مَا) اللذين تتلو كلًّا منهما عبارة الشرط الخالية من ضمير بارز واقع مفعولًا به للفعل المتعدي المضمّن في هذه العبارة.

لمّا كان التشابه بين عبارة الشرط وعبارة الصلة قد وصل إلى هذا المدى فلا عجب إذن أن يقال: إن اسم الشرط الذي يؤدي وظيفة التعليق الشرطي الدلالية بتصدّره دائمًا هو من حيث البنية الشكلية يكون اسمًا موصولًا في الوقت ذاته، خاصة أن كلًّا منهما استخدم ليؤدي الوظيفة النحوية، ألا وهي المسند إليه (المبتدأ).

وهكذا يظهر ضعف قول من قال -وما أكثرهم- بأن اسم الشرط (مَنْ) يقع مفعولًا إذا كانت جملة الشرط تتضمن فعلًا متعديًّا واقعًا عليها في المعنى، وهنا يستويان إذا تضمنت جملة الشرط فعلًا لازمًا أم فعلًا متعديًّا، فـ(مَنْ) الشرطية في موضع رفع أبداً شأنها في ذلك شأنها موصولة. وكان يمكن أن يقع اسم الشرط في غير موضع الرفع كما يقع الموصول، إلّا أن استخدامه لأداء وظيفة دلالية هي إحداث التعليق الشرطي أبقى له -أي: اسم الشرط- وظيفة نحوية واحدة دائمًا، وحمل على إعطائه تسمية خاصة هي اسم الشرط.

(٤٧) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح٢/١١٠٩.

(٤٨) ينظر همع الهوامع٤/٣٤١-٣٤٢.

ثالثًا: التعليق الشرطي والموصول الاسمي الخاص:

تناول بعض النحويين بنية الجملة الاسمية المبدوءة باسم الموصول الخاص والمتضمنة معنى التعليق الشرطي، وهو أمر مثير للتساؤل والعجب كيف ساد عند أكثر النحاة الفصل بين (مَنْ)أو (مَا) الشرطية والموصولة وكأنهما ليسا من مشكاة واحدة، في الوقت الذي يعدّ فيه بعضهم (الفاء) داخلة على ما يشبه الشرط، وهو ما قرره ابن هشام في قوله: " كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو: (الذي يأتيني فله درهم)، وبدخولها فُهِم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره.." (٤٩).

وكما يظهر ذلك عند المقابلة بين الآيتين الكريمتين:

١- ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا﴾[النحل:٨٨]

٢- ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾[النور:٣٩]

والآيتين الكريمتين:

١- ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[النور: ٤]

٢- ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾[النور:٦]

إن الذي يراه ابن هشام: أنّ "هذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[الحشر:١٢] في إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القسم"(٥٠).

وهذا يعني أنها عنده مؤذن بأن المتكلم قد أراد تعليقًا شرطيًا، الأمر الذي يلفت النظر هنا هو أنه يرى التعليق الشرطي قد وقع بقرينة الفاء، فإذا كانت الفاء دالة على إرادة التعليق الشرطي فهي إذن إحدى القرائن مع الموصول العام: (مَنْ) و(مَا).

ومع أننا نشير إلى أن النحويين أجازوا وقوع التعليق المذكور بالاسم الموصول الخاص (الذي) ومشتقاته، في حين أنهم لم يجوّزوه إن عُدّت (مَنْ)موصولة في بنيتها الشكلية، مما يدعو إلى الاستغراب.

رابعًا: (مَنْ)و(مَا) موصولتان فيما عدا الاستفهام:

سبقت الإشارة إلى وجود تفاصل بين (مَنْ)و(مَا) استفهاميتين من ناحية وبينهما شرطيتين موصولتين من ناحية أخرى في البنية الشكلية. وربما لسائل أن يقول: لم لا تصلح(مَنْ)أو(مَا) موصولًا كذلك ساعة استخدامهما في الاستفهام(٥١)، كما في الآيات الكريمات:

١- ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[آل عمران:١٣٥]

٢- ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾[طه:٤٩]

٣- ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾[يس:٥٢]

٤- ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[طه:١٧]

والجواب: لا يصح ذلك؛ لأن (مَنْ) و(مَا) معدودتان في هذه الشواهد وفي غيرها مع ما بعدهما –لو اعتبرناه صلة لها- الركن الأول لما يطلق عليه النحاة الجملة الاسمية، وعليه يكون التركيب ناقصًا خاليًا من الركن الثاني الذي يتم به الإسناد الذي تقوم به الجملة.

هذا علاوة على أن (مَنْ) و(مَا) في كل موضع تكونان فيه استفهاميتين ومسبوقتين بما يصلح للعمل فيهما وفيما بعدهما تعلّقان العامل عن عمله اللفظي؛ لكونهما استفهاميتين، ولأنهما من ناحية أخرى قد تكونان معمولتين لما بعدهما مباشرة، وهذا الأمر الأخير لا يصدق في الاسم الموصول إذ يفترض أن يكون معمولًا لما قبله إذا لم يكن مبتدأ.

فعلى سبيل المثال في قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[النمل:٣٥] نجد أنّ(مَا) مع حرف الجر الباء متعلقة بالفعل (يرجع)، وأمّا (ناظرةٌ) فمعملة في كلّ أسلوب الاستفهام.

وحين لا يكون أيٌّ من (مَنْ)أو(مَا) استفهامًا، فإنه يقع معمولًا لما قبله، كما في قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[النور:١٤].

ومنه يتبيّن أن البنية الشكلية لكلٍّ من (مَنْ) و (مَا) الاستفهاميتين تختلف عن بنية كلّ منهما موصولة وشرطية.

الخاتمة :

بعد هذه الدراسة الموجزة لبنية (مَنْ) و(مَا) في سياق التعليق الشرطي الوارد في آي القرآن الكريم نستطيع أن نخلص إلى نتائج معيّنة، هي:

١- أن اللفظتين (مَنْ) و(مَا) تحتفظان بالموصوليّة في كل استخداماتهما أثناء إفادة التعليق الشرطي، ولا تخرجان عن ذلك إلا إذا وقع كلٌّ منهما أداة استفهام.

٢- (مَنْ) و(مَا) في الشرط على سبيل الخصوص شرطيتان موصولتان في بنيتهما الشكلية من حيث الدلالة اللغوية، وهو ما يعبّر عنه بعضهم بعبارة: (موصول متضمَن معنى الشرط).

٣- ليس هناك ما يثبت لهما عكس هذه البنية، إذ كلّ ما ورد في القرآن الكريم في هذا السياق الشرطي وفي غير سياق الاستفهام لا يثبت خلاف ذلك، وإن خالف هذا ما استقر في أذهان الدارسين في كون الشرطية غير الموصولة تمامًا.

(٤٩) مغني اللبيب ص٢١٩.

(٥٠) مغني اللبيب ص٢١٩.

(٥١) ينظر في استخدام لفظة (مَنْ) و(مَا) استفهامًا مغني اللبيب ص٣٩٣، ٤٣١.

لعلّ هذه النقاط الثلاث هي أبرز ما في صميم البحث من نتائج، وأسأل الله أن ينفع بهذا العمل- وهو جُهد المُقلّ- إنه تعالى سميعٌ مجيبٌ.

ثبت بالمراجع:

١- الأشموني ، علي بن مُحَمَّد،(بدون)، "شرح الأشموني لألفية ابن مالك (مطبوع بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني)"، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت .

٢- الأعشى، ميمون بن قيس،(١٩٢٧م)، "ديوان شعر"، تحقيق: رودلف جابر، فينا.

٣- الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن مُحَمَّد أبو البركات،(١٩٨٢م)، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد.

٤- الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن مُحَمَّد أبو البركات،(١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، "البيان في غريب القرآن"، تحقيق: طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

٥- البغدادي، عبد القادر بن عمر،(١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، "خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب"، تحقيق: عبدالسلام مُحَمَّد هارون ، ط١، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٦- الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن، (١٩٨٢م)، "كتاب المقتصد في شرح الإيضاح"، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة، دار الرشيد، بغداد.

٧- جمال الدين ابن هشام ،عبد الله بن يوسف، (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م)، " المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية"، تحقيق : مازن مبارك، ط١، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

٨- جمال الدين ابن هشام ،عبد الله بن يوسف، (١٩٧٩م)، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق: مازن المبارك ومُحَمَّد علي حمد الله، ط٥، دار الفكر، بيروت.

٩- الجَمَل ، سليمان بن عمر العجيلي،(بدون)، "الفتوحات الإلهية" ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان.

١٠- ابن جني، عثمان أبو الفتح ، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، "الخصائص"، حققه: مُحَمَّد بن علي النجار، ط٣،عالم الكتب، بيروت.

١١- حمودة، فتحي بيومي، (١٩٨٥م)، "أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين"، دار البيان العربي، جدة.

١٢- أبو حيّان، مُحَمَّد بن يوسف،(١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)،" تفسير البحر المحيط"، تحقيق: :عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوض، ط١،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

١٣- الرضي، رضي الدين، (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م)، "شرح الكافية في النحو"، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قاريونس.

١٤- الرمّاني ، أبو الحسن علي بن عيسى،(١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، "معاني الحروف"، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ط٣، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة.

١٥- ابن السراج، أبو بكر مُحَمَّد بن سهل، (١٩٨٨م)، "الأصول في النحو" ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٦- سيبويه، عثمان بن قنبر، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، "كتاب سيبويه"، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، ط٣،عالم الكتب، بيروت.

١٧- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

١٨- عضيمة، مُحَمَّد عبدالخالق، (بدون)، "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"، تصدير: محمود مُحَمَّد شاكر، دار الحديث، القاهرة.

١٩- العكبري، عبدالله بن الحسين أبو البقاء، (بدون)، "التبيان في إعراب القرآن"، تحقيق : علي مُحَمَّد البجاوى ،الناشر : إحياء الكتب العربية.

٢٠- الفراء ، يحي بن زياد ، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، "معاني القرآن" ، ط٣،عالم الكتب ، بيروت.

٢١- المخزومي، مهدي، (١٩٨٦م)، "في النحو العربي- نقد وتوجيه"، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت.

٢٢- المطلبي، مالك يوسف، (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، "في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر"، دار الرشيد ، بغداد، العراق.

٢٣- الهروي، علي بن مُحَمَّد،(١٤٠١هـ/١٩٨١م)، "الأزهية في علم الحروف"، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ط٢، دمشق.

٢٤- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي،(بدون)، "شرح المفصل" ، عالم الكتب ، بيروت.

Abstract

The study analyzes one of the tools used in Arabic language, and the related provisions in

terms of their use in the Holy Quran from the point of view of the formal structure, which is (who) in the case of its conditional structure which connects two sentences, whenone sentence relies on the other. It is also connected to the condition (who). Grammarians thought that (who) is a relative pronoun as well as a conditional; it requires two sentences: one is the cause clause and the other is the result clause.

From the time of Sibaweh, grammarians do not consider (who) as a relative pronoun when it is used as a condition. They differentiate between them. It is either a relative pronoun or a condition. And they do not see that it can be both; a relative pronoun and a condition in one structure.

The research discusses this long-standing understanding, and it proves that it is merely a conception that is neither based on nor supported by the linguistics (grammar). The word, "who", still maintains that it is a relative pronoun in all its uses, unless it indicates interrogative, as there is no similarity between them in form or content.